مقال مراجعة موضوع
طروحات ميكافلية معاصرة " استراتيجية دور الدولة العابثة أنموذجاً"*

مراجعة: م.د. ليث علاء خضير**

المقدمة

تستند الطروحات الميكافيلية المعاصرة إلى دراسة سلوك الدول في النظام الدولي وفق منظور الواقعية السياسية، مع التركيز على الديناميكيات التي تتحكم في العلاقات الدولية، خاصة في عصر ما بعد الحرب الباردة, وتُبرز هذه الطروحات من منطلق أن الدول لا تعمل دائمًا وفق قيم أخلاقية، بل وفق مصالحها الاستراتيجية والقدرة على الحفاظ على النفوذ والقوة وقد جاء اختيار موضوع المقال كعنوان فريد في حقل العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية وذلك لانه يجمع بين الميكافيلية والدولة العابثة ويخلق توازناً بين النظرية السياسية الكلاسيكية (الفكر الميكافيلي) والتطبيق السياسي المعاصر (الدولة العابثة)، مما يمنح العنوان بعداً فلسفياً واستراتيجياً وكذلك موضوع الدولة العابثة يمثل ظاهرة سياسية معاصرة، وهو غير تقليدي مقارنة ببحوث السياسة التقليدية، مما يمنح البحث قيمة علمية عالية وايضا ان الاعتماد على الطروحات الميكافيلية المعاصرة يوفر قاعدة نظرية متينة، ويضع البحث ضمن المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية,

وعليه ان استخدام مصطلح الدولة العابثة (Rogue State) ضمن إطار الطروحات الميكافيلية يعكس معالجة نقدية معاصرة لسياسات بعض الدول , وهذا توجه بحثي نادر ومبتكر بحاجة الى توازن بين جزأين: الأول (طروحات ميكافيلية معاصرة) نظري ،بينما الثاني (إستراتيجية دور الدولة العابثة) تطبيقي. لذا يحتاج العنوان إلى رابط أكثر وضوحاً يبيّن العلاقة التحليلية بينهما

وقد افتتح الباحثان المقال وفق مقدمة تحتوي مشهد فلسفي نظري يستند إلى مفهوم الأناركية (الفوضوية) في العلاقات الدولية، وهو مدخل ذكي يربط الإطار النظري (النظام الفوضوي العالمي) بالتغيرات التكنولوجية والمعلوماتية وتتدرج المقدمة بشكل منطقي من البيئة الدولية المضطربة إلى تغير سلوك الدول الكبرى (وخاصة الولايات المتحدة)، ثم إلى ظهور فاعلين جدد (الدول العابثة), وقد بنيت الفرضية الرئيسة بصورة واضحة على فكرة أن الدولة العابثة تتبنى استراتيجيات متعددة لضمان بقائها.

وقد تناول الباحثان المطلب الاول بعنوان (**مدخل لفهم الميكافلية"كنهج عابر للقرون"**) بطرحٍ علمي رصين اعتمد فيه على المنهج التحليلي – المقارن، إذ انطلق من تحديد المرتكزات الفكرية التي أسس لها ميكافيلي في فهم السياسة، باعتبارها نشاطاً يسعى إلى الحفاظ على قوة الدولة وتوسيع نفوذها، ثم قام بتحليل تلك المرتكزات ضمن إطارها الفلسفي القائم على فصل الأخلاق عن السياسة واعتبار المصلحة غاية عُليا تبرر الوسيلة.وقد أظهر الباحثان من خلال هذا التناول وعياً نقدياً بالتحولات التي أنتجها الفكر الميكافيلي في بناء الدولة الحديثة، حيث بيّن أن ميكافيلي لم يسعَ إلى تبرير الفوضى بقدر ما أراد توصيف الواقع السياسي كما هو عليه، مما جعله يُعدّ مؤسس الواقعية السياسية. ومن هذا المنطلق، ربط الباحثان بين تلك الرؤية

* للباحث أ.د علي حسين حميد، والباحث م.م سيف حيدر الحسيني، مجلة تكريت للعلوم السياسية/كلية العلوم السياسية/جامعة تكريت/عدد2 / المجلد 20/ /2020، https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2024/12/08/1cf
** كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين.

الكلاسيكية وفكر الواقعية المعاصرة التي ترى أن بقاء الدولة وهيمنتها يخضعان لقانونين متلازمين هما قانون البقاء وقانون المنافسة الحيوية، في إشارة إلى أن العلاقات الدولية تخضع لمنطق القوة لا لمنطق القيم, كما أجاد الباحثان في الانتقال من الجانب النظري إلى التطبيق الواقعي، حين أشار إلى أن الدول في سعيها لتحقيق المصلحة والبقاء تمارس أدواراً وسلوكيات يمكن توصيفها بـ"الدولة العابثة"، بوصفها امتداداً عملياً للفكر الميكافيلي في صورته الحديثة. وبذلك نجح في تأصيل العلاقة بين الفكر السياسي الميكافيلي وسلوك الدول المعاصرة، مقدماً معالجة فكرية تتسم بالتدرج المنطقي والترابط المفهومي, وقد تناول الباحثان طريقة تعكس رؤية أكاديمية ناضجة قادرة على الربط بين النظرية والتطبيق، وبين الفلسفة السياسية الكلاسيكية والواقع الدولي المعاصر، مع توظيف لغوي محكم وأسلوب علمي يجمع بين الدقة المفهومية والعمق التحليلي,

ومن خلال مراجعتنا نرى ان ميكافيللي يفهم السياسة كما هي لا كما ينبغي أن تكون، فغايتها حفظ الدولة وتعزيز قوتها، لذلك يبرّر استخدام القوة والخداع متى اقتضت المصلحة العليا ذلك. ويفصل بين السياسة والأخلاق، معتبرًا أن الضرورة والمصلحة هما معيار السلوك السياسي، وأن الحرب مهنة الحاكم الأولى، إذ تبرر الغاية الوسيلة ما دامت الغاية بقاء الدولة. [1]

اما المطلب الثاني (**الدولة العابثة تأصيل المعنى والدور**) تناول الباحثان فيه مفهوم الدولة العابثة تناولاً أكاديمياً تحليلياً متدرجاً يجمع بين التأصيل المفاهيمي والربط التطبيقي، متبنياً منهجاً وصفياً تحليلياً يقوم على استقراء المفهوم من الواقع الدولي المعاصر في ظل بيئة أناركية فوضوية تميز النظام الدولي الراهن, وقد انطلق الباحثان من إشكالية غياب المفهوم في الأدبيات السياسية، فأوضح منذ البداية أن مصطلح "الدولة العابثة" لم يحظَ بتناول كافٍ في الدراسات الإستراتيجية أو نظريات العلاقات الدولية، بخلاف مفاهيم أكثر تداولاً كالدولة ''الفاشلة'' أو ''المارقة''. هذا التحديد المبدئي مكّن الباحثان من تأسيس إطار معرفي جديد يسعى إلى ملء فراغ نظري في حقل الدراسات السياسية اعتمد الباحثان في بناء مفهومه على منهج المقارنة والاستدلال، إذ قام بتشخيص السمات المميزة للدولة العابثة من خلال تحليل سلوكياتها الإقليمية والدولية، كما أظهر الباحث قدرة تحليلية واضحة في ربط السلوك السياسي الخارجي بالدوافع الإستراتيجية الداخلية، مبيناً أن الدولة العابثة لا تكتفي بالتحرك داخل محيطها الإقليمي، بل توظف نفوذها في التأثير على التوازنات الدولية عبر وسائل متعددة تشمل الإكراه، والدعم غير المباشر، والتحريض، واستخدام القوة الناعمة والصلبة, وقد تجلى في النص الحرص الأكاديمي على التصنيف والتحليل التدرجي، إذ قسّم الباحث أبعاد السلوك العابث إلى مستويات تبدأ من الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية وصولاً إلى استخدام القوة العسكرية المباشرة، مبيناً أن هذا السلوك قد يتخذ في كثير من الأحيان شكل عمليات استخبارية غير مباشرة أو إكراه ناعم يسعى إلى التأثير دون ترك أثر مباشر, واختتم الباحثان معالجتهما في المطلب الثاني لهذا المقال باستنتاج علمي رصين مفاده أن الدولة العابثة تمثل فاعلاً يسعى إلى إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية والدولية انطلاقاً من قدرتها على استثمار مواردها القومية لتوظيف القوة بمستوياتها المختلفة.

ومن خلال المراجعة تبين ان تُمارس بعض الدول، التي تمتلك قدرات مادية وسياسية وعسكرية متفوقة في محيطها، أدوارًا تتجاوز حدودها الإقليمية، فتسعى إلى فرض إرادتها على الدول المجاورة، أو التدخل في شؤونها الداخلية، سواء بدعم جماعات معارضة أو التأثير في مساراتها السياسية. وغالبًا ما تسعى هذه الدول إلى خلق بيئة مضطربة في

الإقليم للحفاظ على نفوذها أو توسيعه، وهو ما يجعلها تُصنّف أحياناً ضمن ما يُعرف بالدول المارقة أو العابثة، التي تُغَلّب المصلحة الذاتية على استقرار النظام الإقليمي[2].

اما المطلب الثالث بعنوان (**خصائص الدولة العابثة**) تناول الباحثان موضوع خصائص الدولة العابثة بمنهج تحليلي – تأصيلي، سعى من خلاله إلى تفكيك المفهوم إلى مكوناته الجوهرية وربطها بالأبعاد النظرية والتطبيقية في ميدان العلاقات الدولية, وقد اتسم أسلوب المعالجة الأكاديمية بمنهجية واضحة اذ بدأ الباحثان بتحديد الإطار العام للخصائص بوصفها السمات البنيوية والموضوعية التي تمكّن الدولة العابثة من التأثير في محيطها أو مقاومة التغيير فيه. وقد استخدم لغة تحليلية متزنة تربط بين البنية المفهومية للقوة والقدرة الإكراهية وبين قابلية الدولة على توجيه سلوك الآخرين، مستنداً إلى التصورات الكلاسيكية للقوة كما وردت في أدبيات الفكر السياسي, كما اعتمد الباحثان المنهج التحليلي المقارن من خلال استنادهما في تفصيل الخصائص إلى تقسيم موضوعي دقيق تضمن أربعة محاور رئيسة، مثّلت كل واحدة منها بعداً نوعياً من أبعاد السلوك العابث، وهي:

1- توظيف التحديات كفرص
2- توظيف التطرف الأيديولوجي والأنساق الاجتماعية.
3- عدم الالتزام القانوني.
4- توظيف الجيوبوليتيك.

هذا التقسيم يدل على منهجية تحليلية واعية، إذ ربط كل خاصية بإطار نظري مدعّم بأمثلة واقعية من البيئات الإقليمية والدولية, كما وظّف الباحثان حالات دراسية واقعية لتوضيح الخصائص قيد البحث، فاستعرض مثلاً التدخل التركي في ليبيا كنموذج لتوظيف عدم الاستقرار الداخلي، والتدخل الإيراني في المنطقة لتبيان أثر البعد الأيديولوجي، ثم المثال السعودي في اليمن لتوضيح توظيف العامل الجيوبوليتيكي. هذه الحالات منحت النص طابعاً تجريبياً مكمّلاً للتحليل النظري, وقد عكس الباحثان وعياً نظرياً حينما ربط بين المفاهيم الفكرية الكبرى (مثل مفهوم القوة والأناركية والجيوبوليتيك) وبين الواقع السياسي المعاصر. فالعرض لم يكن وصفياً فحسب، بل تحليلياً تفسيرياً يسعى إلى استنتاج القواعد التي تحكم سلوك الدول العابثة في النسق الدولي

كما نجد التزام الباحثان بترتيب منطقي متصاعد يبدأ من المفهوم العام للخصائص، ثم ينتقل إلى تطبيقاتها في الواقع الإقليمي والدولي، لينتهي إلى استخلاص النتائج المترتبة على هذا السلوك. فالتنظيم الداخلي للنص يعكس وضوحاً في البناء الفكري، إذ يربط السبب بالنتيجة والظاهرة بسياقها البنيوي, وختم الباحثان المطلب الثالث باستنتاج مفاده أن الدولة العابثة ليست ظاهرة طارئة بل هي نتاج تفاعل بين عناصر القوة، والموقع، والأيديولوجيا، والفراغات القانونية في النظام الدولي، ما يجعلها فاعلاً مؤثراً في إعادة تشكيل خرائط النفوذ,.

ومن خلال المراجعة نرى ان ضعف الفاعل الداخلي يفتح الباب أمام التدخل الخارجي، إذ تُستغل حالات عدم الاستقرار والصراعات الداخلية كفرص للتأثير والتغلغل. وتُعدّ النزاعات القائمة على الهوية والتعصب من أبرز مداخل هذا التدخل، لما تسببه من إضعاف للحكومة المركزية. ومن هذا المنطلق، يشكل الاضطراب الداخلي أرضية خصبة للدول العابثة لتوسيع نفوذها[3].

اما المطلب الرابع بعنوان(**اهداف الدولة العابثة**) عالج فيه الباحثان في هذا المطلب الإطار المفاهيمي والعملي لأهداف الدولة العابثة، بوصفها المدخل الأساسي لفهم استراتيجياتها وآليات سلوكها الخارجي. إذ يؤكد منذ البداية أن تحديد الأهداف يمثل الأساس الذي تُبنى عليه

الخطط والاستراتيجيات، ومن ثمّ فإن دراسة سلوك الدولة العابثة لا يمكن أن تنفصل عن تحليل غاياتها ومقاصدها في البيئة الدولية والإقليمية, ينطلق الباحثان من تقسيم هذه الأهداف إلى محورين رئيسيين:

المحور الاول : الهدف الدفاعي، ويشير إلى رغبة الدولة العابثة في الحفاظ على توازن القوى القائم ومنع أي تغيّر قد يضر بمصالحها أو يهدد أمنها الإقليمي. فالدولة العابثة — وفق هذا التصور — تتحرك لاحتواء التحولات المفاجئة التي قد تُضعف موقعها أو تُقوّي خصومها. وقد جسّد الباحث هذا النوع من السلوك من خلال نماذج عملية، أبرزها الدور السعودي في اليمن، والدور المصري في ليبيا، إلى جانب المثال الروسي في أوكرانيا.

اما المحور الثاني: الهدف الهجومي، ويتمثل في سعي الدولة العابثة إلى إحداث تغيير في بنية توازن القوى لصالحها، سواء عبر إضعاف الأنظمة القائمة أو دعم حركات وأطراف جديدة تتبنى رؤاها السياسية. ويورد الباحث نموذجاً تطبيقياً لذلك من خلال السياسة التركية تجاه الأزمة السورية منذ عام 2011.

وفي سياقٍ أوسع، يشير الباحثان إلى أن بعض الدول، مثل السعودية، تبنت في مرحلة لاحقة استراتيجية انتقالية من حالة الدفاع إلى الانخراط النشط في إدارة التفاعلات الإقليمية, أما فيما يخص النموذج الإيراني، فيوضح الباحثان أن السياسة الخارجية الإيرانية تتسم بقدر عالٍ من البراغماتية، إذ تُسخّر أدواتها السياسية والاقتصادية والعسكرية لتحقيق أهداف محددة تتمثل في: الهيمنة الإقليمية، توسيع مجال النفوذ، تقليص الوجود الأجنبي في الشرق الأوسط، والحفاظ على موقعها كقوة إقليمية مركزية.

يمكن القول ان الدولة العابثة تستغل كافة السبل للتدخل في شؤون دول أخرى وبناء رأي عام موالٍ لها، عبر تعبئة الإعلام وإدلجته بنشر رسائل طائفية أو قومية مضلّلة تشوّه الحقائق وتعيد تشكيل منظومة القيم لدى الجمهور. تؤدي هذه العملية إلى تكريس عواطف ومصالح جزئية تولّد ولاءات موازية للخارج وتضعف الانتماء الوطني، فتُهيّئ بيئة ثقافية هشة يمكن استغلالها لاحقًا لتحقيق أهدافها الاستراتيجية [4].

وفي الطلب الخامس والاخير الذي جاء بعنوان (**استراتيجية الدولة العابثة**) تناول الباحثان في هذا المطلب موضوع استراتيجيات الدولة العابثة بمعالجة أكاديمية منهجية، جمع فيها بين التأصيل النظري والتطبيق الأمبريقي، وقد اتسمت معالجتهما بالترتيب المنطقي والتدرج التحليلي: عرض عام لأطر الاستراتيجية، ثم تفصيل كل استراتيجية على حدة، تليها أمثلة وتوضيحات تُبرز كيفية توظيفها في الواقع الإقليمي والدولي, اعتمد الباحثان في تحليلهما أن سلوكها الاستراتيجي يستمد مشروعيته من مزيج من القدرة والفرصة والدافع؛ فالقدرة تتعلق بالمقدرات المادية والمعنوية، والفرصة تنبع من فراغات الضعف في دول أخرى، أما الدافع فمرتكز على الأهداف التي سبق أن حددها الباحث (البقاء، التوسع، الهيمنة، المكانة). وانطلاقاً من هذه القاعدة المنهجية، عالج الباحثان كل استراتيجية كتجسيد عملي لواحد أو أكثر من تلك المحركات النظرية , وقد أبرز الباحثان كيف أن هذا النهج ينتج بنية أمنية هجينة تُضعف من قدرة الدولة على الاحتكار الشرعي للعنف, وفي نصيب استراتيجية تعبئة الإعلام وأدلجته، بيّن الباحث أن الإعلام يتحول إلى ساحة تحشيد نفسية وأيديولوجية تُسوّق السرديات التي تخدم مصالح الدولة العابثة: تضخيم الانقسامات، تشويه الوقائع، وإنتاج صور مزيفة تحوّل الجماهير إلى أدوات ضغط اجتماعي وسياسي. ولقد ربط الباحث بين الهيمنة الاقتصادية والقدرة على استدامة أدوات القوة العسكرية والسياسية، مبيناً كيف أن التحكم في الأسواق والخطوط التجارية يقدّم قدرة طويلة الأمد على

التأثير في سياسات الدول الأخرى ، وقد وظف الباحثان أمثلة إقليمية ملموسة (كالتدخل التركي في سوريا، دعم الجماعات المسلحة، السلوك الإعلامي في صراعات الهوية، واستغلال الفراغ الاقتصادي). وقد قدم الباحثان في هذا المطلب استنتاجاً مفاده أن استراتيجيات الدولة العابثة تعمل في تآزر فالأدوات الإعلامية والثقافية تهيئ الأرضية لنجاح أدوات العنف أو الضغط الاقتصادي.

وعليه نرى ان تسعى الدولة العابثة لاستغلال أي فرصة للتدخل في شؤون الدول الأخرى وبناء رأي عام موالٍ لها، باستخدام الإعلام لنشر رسائل طائفية أو قومية مضللة تشوّه الحقائق وتعيد تشكيل قيم الجمهور تدريجيًا. تؤدي هذه العملية إلى تحفيز عواطف ومصالح جزئية، وإضعاف الولاء الوطني الكامل، وتهيئة بيئة ثقافية هشة يمكن استغلالها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية [5].

وفي **خاتمة** المقال ركز الباحثان على إبراز ظاهرة الدولة العابثة كأحد أبرز تجليات التحول في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، موضحَين أنها لم تتبلور كظاهرة جماعية قبل ذلك سوى في حالات محدودة بأمريكا اللاتينية, وأكدا أن الهياكل الداخلية والإقليمية للدول تواجه اختبارًا حادًا في قدرتها على التعامل مع تداعياتها المتمثلة في الاضطرابات السياسية والأزمات الأمنية والاقتصادية وتصاعد العنف والتطرف, كما أشار الباحثان إلى أن هذه الظاهرة أصبحت أحد أبرز مصادر عدم الاستقرار الدولي، مستشهدًا بوصف ريتشارد هاس لها بأنها "مرجل الصراع في العالم". كما بيّن أن بروزها تزايد بعد احتلال العراق عام 2003 وما نتج عنه من "فوضى خلاقة" أعادت تشكيل موازين القوى في الشرق الأوسط.

المصادر

1) جلال الدين حسن، الفكر السياسي عند ميكافيللي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2009، صـ45–47.

2) محمد مصـــطفى عوض , الدولة المارقة في النظام الدولي: المفهوم والدلالات"، منشـــور في مجلة دراســـات، مركز العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 45، العدد 1، 2018..

3 (Oran R. Young, The Intermediaries: Third Parties in International Crises ,Center of International Studies, Princeton University,200 , p 427..

4 (Sandra Destradi, Regional powers and their strategies: empire, hegemony, and leadership, Review of International Studies، Volume 36, Issue 4، 2010 أكتوبر p903-930..

5 (Research TeamiSocial Media Manipulation of Public Opinion, Oxford Internet Institute، 2020، p..141